

التحليل المالي

(61)



التحليل المالي منهجية تمكّن من دراسة الوضعية المالية للجماعة من خلال معالجة البيانات المالية وإظهار الارتباطات بين عناصرها واشتقاق مجموعة من المؤشرات للحصول على معلومات تسمح بمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة والاستشراف وأخذ القرارات لتحسين جودة الخدمات المسداة

الإطار القانوني:

– الدليل العملي للتحليل المالي (وزارة الشؤون المحلية ومركز التكوين ودعم اللامركزية: مارس 2017)،
– [الدليل الإجرائي لإعداد الميزانية \(وزارة الشؤون المحلية والبيئة 2019\)](#).

تمهيد:

يعتبر التصرف المالي أحد أهم تحديات العمل البلدي حيث أن تحسين جودة الخدمات المسداة وتحقيق التنمية المحلية مرتبط بالأساس بالقدرة المالية للبلدية، وبالتالي فإن تحليل مؤشرات المالية المحلية يمثل أداة أساسية لتقييم الأداء ولاتخاذ القرارات الإستراتيجية أو العملية.

1. أهداف التحليل المالي:

– تقييم الوضع المالي (القدرة على تعبئة الموارد المتاحة وعلى تغطية النفقات – القدرة على الادخار والاستثمار،
– تقييم الأداء (جودة الخدمات ومدى تلاؤمها مع تطلعات المواطنين – كفاءة التصرف في الأعوان

- والتجهيزات والمعدات...،
- تقييم الإستراتيجية المعتمدة ومدى التلاؤم مع الأهداف المضبوطة،
- وضع الإستراتيجيات الجديدة.
- فهو أداة تقييم واتخاذ القرارات وتعزيز الشفافية من خلال تمكين، خاصة المواطنين، من الإطلاع على الإمكانات المالية لبلديتهم.

2. أهم مقومات التحليل المالي:

- دراية المحلل المالي بالبيئة الداخلية والخارجية للبلدية مع توفره على مؤهلات علمية وعملية في المجال،
- تحديد الفترة المالية المعنية بالتحليل،
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج،
- ضبط المعايير بشكل يضمن تحقيق نتائج غير قابلة للتأويل،
- اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

3. وظيفة المحلل المالي:

- يشترط أن تتوفر لدى المحلل المالي المعرفة والخبرة للقيام بهذه الوظيفة وأن يكون قادراً على تفسير النتائج للاستشرف. وللمحلل المالي وظيفتان:

1.3. وظيفة فنية:

- كفاءة التعامل وتطبيق المعايير والقواعد المستعملة، بحث يشترط:
- وضع المعايير،
- اعتماد طرق علمية لاحتساب النسب والمؤشرات،
- تصنيف البيانات بشكل يسمح بالربط بينها بغرض الدراسة والمقارنة بالمعايير.

2.3. وظيفة تفسيرية:

- تفسير نتائج التحليل المالي بشكل دقيق غير قابل للتأويل واقتراح الحلول وضبط الإجراءات المستوجبة مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار القانوني والقدرات البشرية والمالية للبلدية،
- مقارنة ومقارنة النتائج: التحليل عبر المؤشرات – التحليل الرجعي – التحليل الاستشرافي،
- التأكد من سلامة النتائج عبر التأكد من تناسق المعطيات واكتشاف الأخطاء التي قد تطرأ أثناء التحليل وضمان نجاح الإستراتيجيات المزمع اعتمادها.
- ويتم تفسير النتائج من خلال:
- تحديد مستوى المؤشر (إيجابياً أو سلبياً)،
- تحديد أهمية المؤشر على التوازنات المالية بما يساعد على توجيه القرار والعمل عليه إن كانت له أهمية كبرى واستبعاده إن كانت له أهمية محدودة،
- مقارنة المؤشر بالمؤشرات الوطنية المماثلة وبمؤشرات البلديات المماثلة من حيث الحجم والخصوصية،
- تقديم المقترحات التي تمكّن من دعم المؤشر إن كان إيجابياً أو معالجته إن كان سلبياً،
- ضبط التعديلات على مستوى التوجهات المستقبلية وذلك باستعمال مخرجات هامش التصرف لخدمة التوجهات العامة المزمع اعتمادها من البلدية. يتم مثلاً توجيه مخرجات هامش التصرف:
- لمعالجة المديونية إذا كان توجه البلدية يهدف إلى التقليل من المديونية،
- لدعم نفقات العنوان الأول إذا كان التوجه يهدف إلى تحسين الخدمات،
- لدعم موارد العنوان الثاني إذا كان التوجه يهدف إلى الاستثمار.

4. الوثائق ذات الصلة المالية والإدارية للتحليل المالي:

- يتطلب التحليل المالي توفر معطيات وبيانات من خلال الوثائق التالية:
- وثيقة الميزانية (الفترة المعنية بالتحليل)،

- جداول المقايض والمصاريف،
- الحسابات المالية،
- جداول التحصيل والمراقبة،
- عقود الأكرية والزمات،
- كشوفات بقايا الاستخلاصات،
- كشوفات الديون المجدولة وغير المجدولة المتخذة بزمة البلدية لفائدة القطاع العام والخاص،
- جداول أقساط القروض لدى المؤسسات المالية (صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية)،
- برامج الاستثمار السنوية،
- قائمة الأملاك،
- قائمة المعدات والتجهيزات،
- قائمة الأعوان القارين وغير القارين والمحاليين على التقاعد،
- مخطط الانتدابات،
- إحصائيات السكان والسكنى،
- إحصائيات الجانب الاقتصادي (المناطق الصناعية، المناطق السياحية، الأنشطة التجارية...).

5. الأساليب والتقنيات:

- يعتمد التحليل المالي على أسلوبيين:
- التحليل العمودي،
- التحليل الأفقي.

1.5. التحليل العمودي (التحليل الهيكلي - تحليل النسب):

يبرز حجم كل فصل من فصول الميزانية دخلا وصرفا داخل مجموعته أو بالنسبة إلى جملة الموارد والنفقات وتحويل العلاقات بينها إلى علاقات نسبية. وهي أداة لتفكيك الميزانية تهدف إلى تحديد مواطن القوة والضعف بالميزانية ومدى التوفيق في بلوغ التوازن المالي. ويشوب هذا الأسلوب جملة من النقص إذ يتسم بالجمود ويعتمد على فترة زمنية واحدة (السنة) ولا يوفر صورة كاملة عن الجماعة.

✦ أهم المؤشرات:

| المدلول | بيان المؤشر |
|---|---------------------------------------|
| مؤشر الاستقلالية | الموارد الذاتية/موارد العنوان الأول |
| مردود المعاليم العقارية ضمن موارد العنوان الأول | المعاليم العقارية/موارد العنوان الأول |
| مردود مداخيل الأملاك ضمن موارد العنوان الأول | مداخيل الأملاك/موارد العنوان الأول |
| القدرة على تعبئة الموارد (صدقية التقديرات) | الموارد المحققة/التقديرات |
| القدرة على استهلاك الاعتمادات | النفقات المنجزة/التقديرات |
| مجهود تصفية الديون | تسديد الديون/جملة نفقات ع 1 |
| وزن التأجير | نفقات التأجير/جملة نفقات ع 1 |
| قدرة البلدية على تغطية نفقات التأجير | نفقات التأجير/موارد العنوان الأول |
| قدرة البلدية على تسوية الديون | الادخار الخام/جملة الديون |

| بيان المؤشر | المدلول |
|----------------------------------|--------------------------------|
| الادخار الخام/موارد ع 1 المحققة | نسبة الادخار الخام |
| الادخار الصافي/موارد ع 1 المحققة | نسبة الموارد الموجهة للاستثمار |

2.5. التحليل الأفقي:

يعتمد التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات - التحليل في الزمن) على أسلوبيين:

- التحليل بأثر رجعي،
- التحليل الاستشرافي.

1.2.5. التحليل بأثر رجعي:

يهدف إلى دراسة حركة الوضع المالي للبلدية طيلة فترة زمنية (3 أو 5 أو 7 سنوات) والتعرف على اتجاه مختلف عناصر الموارد والنفقات إيجاباً أو سلباً.

ويعتمد التحليل أساساً على:

■ مقارنة الميزانيات وجداول المقايض والمصاريف وحسابات غلق الميزانيات مع مثيلاتها بعنوان فترات سابقة،

■ تقييم نسق نمو العنصر في حد ذاته سنوياً أو للفترة بأكملها لمعرفة المنحنى المستخلص (تطور إيجابي/سليم/استقرار) ومعدل النمو السنوي.

وتتلخص التقنيات كالآتي:

■ تجميع الوثائق المالية للمدة الزمنية المعنية بالتحليل وتصنيفها،

■ ضبط قائمة أهم العناصر المعنية بالتحليل،

■ تحديد المدخلات التي يمكن أن تؤثر على نتائج التحليل المالي إيجاباً أو سلباً،

■ دراسة هيكلية الموارد والنفقات للمدة المعنية بالتحليل،

■ تحليل نسق تطور العناصر لنفس مدة التحليل،

■ تحليل تطور المديونية والادخار والقدرة على تسديد الديون،

■ تفسير النتائج واقتراح التوجهات المستقبلية.

ووجب إحكام اختبار سنة الأساس واستبعاد السنوات التي شهدت تحقيق نتائج استثنائية لضمان التوصل إلى نتائج صحيحة.

2.2.5. التحليل الاستشرافي:

هو توقع للوضعية المالية خلال السنوات القادمة (3 أو 5 سنوات) من خلال إسقاط ما تم استنتاجه من التحليل بأثر رجعي بهدف رسم الإستراتيجيات الضرورية وآليات دعم المنحنى أو تعديله من خلال وضع سيناريوهات وفرضيات مختلفة واختيار أفضلها وأكثرها واقعية من أجل تحقيق الأهداف المضبوطة.

ويستند على النتائج المستخرجة من التحليل الرجعي والعمودي (باستثناء العناصر ذات الصبغة الاستثنائية) على أساس نمو سنوي يعادل معدل النمو المسجل خلال فترة التحليل بأثر رجعي.

يهدف إلى:

■ تقدير تطور التوازنات المالية والأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مجال اللامركزية والأهداف المرسومة بالمخططات الوطنية،

■ رسم الإستراتيجيات ووضع آليات تحقيقها.